

Distr.: General
7 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق عن أنشطة المراجعة
الداخلية والتحقق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥

موجز

يستجيب هذا التقرير، المقدم بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي اضطلع بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى قراري المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥ و ١٣/٢٠١٥ وإلى ما سبق صدوره من قرارات ذات صلة اتخذها المجلس.

ويطرح التقرير استعراضاً للأنشطة التي تم إنجازها في عام ٢٠١٥ من جانب مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقق. ويضم التقرير معلومات بشأن (أ) الموارد المتوافرة في المكتب المذكور لعام ٢٠١٥؛ (ب) المسائل المهمة التي تم الكشف عنها من خلال أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق؛ (ج) التحقيقات التي تم إجراؤها، بما في ذلك حالات الغش إضافة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها؛ (د) استعراض توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وحالة تنفيذها، وأخيراً يطرح هذا التقرير رأي مكتب المراجعة الداخلية



للحسابات والتحقيق استناداً إلى نطاق الأعمال المضطلع بها بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة، وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وترد المرفقات ١ إلى ٨، كل على حدة، على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥، والقرارات السابق اتخذها في هذا الشأن، يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2016/7/Add.1) باعتباره إضافة لهذا التقرير. أما استجابة الإدارة في هذا الشأن، فضلاً عن استجابتها إزاء هذا التقرير فهي متاحة (DP/FPA/2016/CPR.2). كما ترد في المرفق ٥ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في مجال متابعة التوصيات الخمس عشرة التي صدرت في ذلك الحين عن شعبة خدمات الرقابة في تقريرها الأسبق (DP/FPA/2011/5) وهي متاحة بصورة منفصلة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

أن يخطط علماً بهذا التقرير (DP/FPA/2016/7)، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2016/7/Add.1) وباستجابة الإدارة (DP/FPA/2016/CRP.2) في هذا الشأن وباستجابتها إزاء هذا التقرير؛

أن يُعرب عن دعمه المستمر لتعزيز مهام مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان ولتقديم الموارد الكافية من أجل الاضطلاع بولايتها؛

أن يُسَلِّمَ بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في الأنشطة المشتركة المتصلة بمراجعة الحسابات والتحقيق ويدعم هذه المشاركة.

المحتويات

الصفحة

٦	مقدمة	أولاً -
٦	الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان	ثانياً -
٦	الولاية	ألف -
٧	رأي بشأن كفاية وفعالية إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة	باء -
٩	الموارد	ثالثاً -
١٠	الامتثال لسياسة الرقابة	رابعاً -
١١	المراجعة الداخلية للحسابات	خامساً -
١١	تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر	ألف -
١٢	نتائج مراجعة تقدير المخاطر	باء -
١٣	أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٥	جيم -
١٤	نتائج التغطية بالمراجعة الحسابية	
١٥	النتائج الرئيسية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات	دال -
١٥	مراجعة حسابات المكاتب القطرية	
٢٢	المراجعة الحسابية للمكاتب الإقليمية	
٢٣	المراجعة الحسابية المشتركة	
٢٣	العمليات المشتركة	
٢٥	متابعة توصيات المراجعة الحسابية الداخلية	هاء -
٢٥	التوصيات المعلقة	
٢٧	التوصيات التي لم تجد حلاً على مدار ١٨ شهراً أو أكثر	
٢٨	التحقيق	سادساً -
٢٩	حجم الدعاوى	ألف -

٣٠	نوعيات الشكاوى	باء -
٣٢	التصرف في الدعاوى	جيم -
٣٣	التدابير التأديبية أو الجزاءات التي تم تنفيذها	دال -
٣٤	تحديات قدرات التحقيق	هاء -
٣٥	الأنشطة الاستشارية	سابعاً -
٣٦	التنسيق ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة	ثامناً -
٣٦	مراجعة الحسابات الداخلية	ألف -
٣٦	التحقيق	باء -
٣٦	وحدة التفتيش المشتركة	جيم -
٣٦	الخلاصة الشاملة والخطوات المقبلة	تاسعاً -

قائمة الأشكال

٢١	توصيات المراجعة الحسابية للمكاتب القطرية - حسب الأولوية	الشكل ١ -
٢١	توصيات المكاتب القطرية - حسب النوعية	الشكل ٢ -
٢٢	توصيات المراجعة الحسابية للمكاتب القطرية - حسب السبب	الشكل ٣ -
٢٧	التوصيات المعلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	الشكل ٤ -
٢٨	التوصيات التي لم تجد حلاً على مدار ١٨ شهراً وأكثر	الشكل ٥ -
٣١	نظرة عامة على الشكاوى الواردة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥	الشكل ٦ -

قائمة الجداول

الجدول ١ -	الموارد - ٢٠١٤ و ٢٠١٥.....	٩
الجدول ٢ -	نتائج المراجعة الحسابية لتقدير المخاطر لعام ٢٠١٤.....	١٢
الجدول ٣ -	نظرة عامة على الالتزامات المنجزة في عام ٢٠١٥.....	١٣
الجدول ٤ -	تقديرات المراجعة الحسابية حسب المجال لعام ٢٠١٥.....	١٦
الجدول ٥ -	حالة تنفيذ توصيات المراجعة الحسابية حسب السنة.....	٢٦
الجدول ٦ -	نظرة عامة عن الحالات التي وردت وتم إغلاقها في عام ٢٠١٥.....	٣٠
الجدول ٧ -	نظرة عامة على الادعاءات التي تم التحقق فيها في عام ٢٠١٥.....	٣٣

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير يزود المجلس التنفيذي بموجز لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، التي قام بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عام ٢٠١٥. ويعرض التقرير رأي المكتب المذكور استناداً إلى نطاق الأعمال المضطلع بها بشأن كفاية وفعالية إطار الحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر والرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، طبقاً للقرار ١٣/٢٠١٥. كما يلبي التقرير ما تقضي به السنة الثالثة الكاملة من إعلان تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

ثانياً - الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - الولاية

٢ - تستند ولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المادة السابعة عشرة من النظام والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤ وإلى سياسة الرقابة^(١) وإلى إطار المساءلة^(٢). وينفرد المكتب بتنفيذ أو إدارة المهام التالية في مجال الرقابة أو بتكليف أطراف أخرى بتنفيذها أو إدارتها: (أ) الدوائر المستقلة للمراجعة الداخلية للحسابات (كفاية وفعالية الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية واستخدام الموارد بصورة اقتصادية وناجحة) و (ب) دوائر التحقيقات (ادعاءات بوقوع فعل غير مشروع). وقد أقر المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٣ - وتتولّى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بصورة منتظمة رصد جودة أعمال المكتب، فيما تواصل اللجنة المذكورة إسداء المشورة وتعزيزاً لكفاءة خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التي يتولاها المكتب؛ وفي عام ٢٠١٥ قامت باستعراض خطة العمل السنوية والميزانية، والتقارير المرحلية للمكتب، والتقارير السنوي وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وقام مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة برصد الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات المراجعين بهدف تحسين عمليات المكتب. كما واصل مراجعو الحسابات الخارجيون الاعتماد على أعمال وتقارير المكتب في عام ٢٠١٥.

(١) قرار المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥؛ انظر أيضاً DP/FPA/2015/1.

(٢) انظر DP/FPA/2007/22.

٤ - وكما كان الحال في السنوات الماضية، تلقى المكتب الدعم من الإدارة العليا في صندوق الأمم المتحدة للسكان على مدار السنة، حيث حضرت مديرة المكتب، في جملة أمور، اجتماعات اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحكم وظيفتها، مما أتاح لها فرصة لإسداء المشورة إلى كبار المديرين بشأن جوانب الحوكمة والمساءلة أو الرقابة فيما يتعلق بالسياسات أو الإجراءات الجديدة، فضلاً عن التعليق على أية مخاطر يُحتمل أن تنشأ بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥ - وقد أدار المكتب أعماله طبقاً للمعايير المهنية التي يلتزم بها وللسياسات التي يتعين عليه اتباعها - سياسة الرقابة، والقواعد المالية والنظام المالي، والنظامان الإداري والأساسي للموظفين، لأغراض المراجعة الحسابية الداخلية، والمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات^(٣). وفيما يتعلق بالتحقيق تم اتباع الإطار التأديبي وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة إلى معاقبة البائعين وسياسة الصندوق فيما يتعلق بالحماية من الانتقام في حالة الإبلاغ عن سوء السلوك أو بالنسبة إلى التعاون مع عملية مأذون بها لكشف الحقائق، إضافة إلى المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات.

٦ - ولضمان استمرار فعاليته في النهوض بولايته، يواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق تنفيذ برنامج لضمان الجودة والتحسين سواء لأغراض المراجعة الداخلية للحسابات أو لمهام التحقيقات. وهذا البرنامج يشمل تقديرات خارجية حارية ودورية للجودة. وفي عام ٢٠١٥ أعيد بصورة مستقلة استعراض أنشطة المراجعة الداخلية للمكتب بواسطة معهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي أكد على أن هذه الأنشطة كانت تتفق بصورة عامة مع المعايير الدولية ومع مدونة قواعد السلوك لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين.

٧ - وبهذا تؤكد مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق للمجلس التنفيذي أن المكتب كان يتمتع بالاستقلال التنظيمي في عام ٢٠١٥ حيث كان متحرراً من التدخل في تحديد وتنفيذ نطاق أعماله وفي الإبلاغ عن النتائج التي يتوصل إليها.

باء - رأي بشأن كفاية وفعالية إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة

٨ - يستند الرأي إلى عمليات مراجعة حسابات التي قام بها المكتب للمكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، إضافة إلى عمليات الكيانات الشريكة والمراجعات الحسابية المشتركة

(٣) قام بتعميمها معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

للأنشطة المشتركة بين الوكالات، فضلاً عن متابعة ما تم في الماضي من استعراض للمراجعات الحسابية التي أُنجزت بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على النحو الوارد شرحه على مدار التقرير. وقد أجريت جميع المراجعات الحسابية للمكتب طبقاً للمعايير المنطبقة (انظر الفقرة ٥).

٩ - ولكي يصوغ المكتب رأيه، فقد وضع في اعتباره، حسب الملائم، المصادر الأخرى للقرائن: (أ) المعارف المتراكمة في مجال مراجعة الحسابات، النابعة من عمليات المراجعة الحسابية للمكتب التي سبق إنجازها في سنوات مضت ورؤي أنها مهمة؛ (ب) حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ (ج) المسائل المنهجية التي جرت ملاحظتها في التحقيقات المنجزة في عام ٢٠١٥؛ (د) نتائج مراجعة الحسابات التي أفاد عنها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في رسالته الإدارية بشأن المراجعة المرحلية في عام ٢٠١٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ (هـ) نتائج عمليات التنفيذ الوطني للمراجعات الحسابية التي سبق التكليف بها من جانب الإدارة وتم إنجازها في عام ٢٠١٥؛ (و) نتائج التقديرات الذاتية للرقابة، المنجزة بواسطة العديد من المكاتب القطرية والإقليمية، فضلاً عن وحدات الأعمال بالمقر في شباط/فبراير ٢٠١٦ ثم (ز) نتائج تقديرات المخاطر التي تم إنجازها كجزء من عملية إدارة المخاطر للمشاريع التي ما برحت قيد التنفيذ بواسطة الإدارة منذ أن بدأت في عام ٢٠١٥.

١٠ - وتُعَدُّ إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولة عن تصميم وتعهّد عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية مع ضمان أن يتم تنفيذها بصورة فعّالة. وتقتصر مسؤولية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق على إجراء تقييم مستقل لمدى كفاءة وفعالية هذه العمليات. كما أن المراجعات الحسابية للمكتب وغير ذلك من مصادر القرائن التي يُنظر إليها على أنها تصوغ الرأي المطروح، إنما تشير أساساً إلى الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٤ وفي سنوات سابقة. ولقد كان بالإمكان الوقوف على أمور إضافية قد يكون لها أثرها على هذا الرأي، لو كان قد تم تنفيذ أعمال إضافية لمراجعة الحسابات.

١١ - وفي رأي المكتب، واستناداً إلى نطاق العمل المضطلع به على النحو المبين أعلاه، فإن كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت "مُرضية جزئياً" مما يعني أن العمليات تم بشكل عام إقرارها وتفعيلها، ولم يكن من القضايا التي جرى اكتشافها ما جاء تقديره على أنه قد انطوى على إخلال خطير

بتحقيق الأهداف التي يتوخاها صندوق السكان. ومع ذلك فقد تم تحديد مسألة واحدة أو أكثر مما يمكن أن يؤثر سلباً على هذا الإنجاز إذا لم تعمل الإدارة على التصدي له.

١٢ - ويضم المرفق ١ مزيداً من المعلومات بما في ذلك المعايير التي رؤي أنها تصوغ الرأي المذكور أعلاه.

ثالثاً - الموارد

١٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان المكتب يضم ٢١ من الوظائف المعتمدة: ٤ من رتبة الخدمات العامة (منها شاغر واحد في نهاية السنة) و ١٧ من الرتبة الفنية (١٤ وظيفة مشغولة و ٣ وظائف كانت قيد التوظيف في نهاية السنة منها وظيفة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات ثم للتحقيقات وأخرى للمديرية). وقد استمرت في عام ٢٠١٥ المصاعب السابقة فيما يتصل بالوقوف على المرشّحين المناسبين من حيث المؤهلات، بل وتفاقت بفعل حالات التأخير في عملية الالتحاق بالعمل. وظلّ معدل الشواغر الإجمالي في المكتب مستقراً عند نسبة ١٦ في المائة حيث انطوى على توزيع مختلف بالمقارنة مع عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ١).

١٤ - ومنذ عام ٢٠١٤ ظل تمويل المكتب مستمداً فقط من الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أن الميزانية الإجمالية للمكتب لعام ٢٠١٥، وقد تم تعديلها في ضوء معدل الشواغر الفعلي لعام ٢٠١٥، بقيت مستقرة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ١). وفي عام ٢٠٠٠ أدار المكتب ميزانيته بصورة استباقية حيث استوعبت المديرية تدابير التقشّف للمكتب ودعّمت من الناحية المالية فرع التحقيقات قدر الإمكان، كما أن التمويل من واقع الوظائف الشاغرة أعيد توزيعه من أجل الحصول على دعم خارجي لصالح تكاليفات أو تحقيقات محدّدة.

الجدول ١

الموارد - ٢٠١٤ و ٢٠١٥

المجموع	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات		المديرية		التحقيق		المراجعة الداخلية للحسابات			
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤		
١٧	١٧	-	-	٢	٢	٥	٥	١٠	١٠	الوظائف الفنية - المعتمدة
%١٦	%١٦	-	-	%٥٠	%٣٣	%٩	صفر%	%١٣	%٢١	معدل الشواغر
٤	٤	-	-	٢	٢	١	١	١	١	وظائف الدعم - المعتمدة
%٣	صفر%	-	-	%٦	صفر%	صفر%	صفر%	صفر%	صفر%	معدل الشواغر

المجموع		اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات		المديرية		التحقيق		المراجعة الداخلية للحسابات		
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)										
٣ ٦٢٤	٣ ٤٧٢	-	-	٤٨٣	٥٥٧	٩٤٩	٩٣٣	٢ ١٩٣	١ ٩٨٢	تكاليف الموظفين (مع تعديل الشواغر)
٣١٨	٢٨٣	٥٨ ^(*)	٦٥	-	-	١٧٣	١٢٩	٨٧	٨٩	الخبراء الاستشاريون الأفراد
٧٦٥	٥٥٤	-	-	-	٣٠	٢٩	٢١	٧٣٦	٥٠٤	الخدمات المشتراة
٥٠٩	٦٨٦	٧٣	١٤٣	١٥	٤٢	١٨٤	٢١٨	٢٣٨	٢٨٣	السفر
٦٠	١١٤	٣	٣	١	٣٧	٢٠	٢٠	٣٧	٥٥	التكاليف التنفيذية(**)
٥ ٢٧٦	٥ ١٠٩	١٣٤	٢١١	٤٩٩	٦٦٦	١ ٣٥٥	١ ٣٢١	٣ ٢٩١	٢ ٩١٣	المجموع

(*) بعد استبعاد مصروفات الرئيس.

(**) بصورة رئيسية من أجل نُظم تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً - الامتثال لسياسة الرقابة

١٥ - كما هو منصوص عليه في [DP/FPA/2015/1](#) (الفقرة ٢٧)، ووزعت موارد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق بصورة تجمع بين الفعالية والكفاءة، ولكن الأموال المتاحة لم تكن كافية لتوسيع التغطية بالمراجعة الداخلية للحسابات والتصدي للحالات المتزايدة حجماً وتعقيداً في مجال التحقيقات، أو من أجل دعم الإدارة بخلاف ما يتم عن طريق الخدمات الاستشارية غير المنتظمة (كما سيرد تفسيره لاحقاً).

١٦ - أما إجراءات إعلان تقارير المراجعة الداخلية، على النحو المنصوص عليه في [DP/FPA/2015/1](#)، فقد ظلت سارية على مدار عام ٢٠١٥ وهو السنة الثالثة للإفصاح العلني. ولم يقدم أي طلب للاطلاع على التقارير الصادرة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. في عام ٢٠١٥. أما جميع التقارير الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ فقد تم إعلانها في غضون شهر واحد من صدورها داخلياً. وبالنسبة للمكتب، فإن وضوح تقاريره وجودتها في مجال المراجعة الداخلية ما زالاً موضعاً لاهتمام متواصل، فضلاً عن استثمار وقت وجهد كبيرين في التفاعلات على مستوى الإدارة.

خامساً - المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

١٧ - يُنفذ المكتب أنشطته في مجال الضمان استناداً إلى خطة لمراجعة الحسابات قائمة على أساس المخاطر، وقد أقرتها المديرية التنفيذية بعد استعراض قامت به اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وتستند الخطة إلى تقييم موثوق للمخاطر في المجال الشامل للمراجعة الذي يتألف من ١٣٩ وحدة أعمال و ٣٥ وحدة مشتركة (انظر الفقرة ٢٢ والجدول ٢) وتقاس المخاطر من خلال مجموعة من العوامل التي تمثل الأثر المحتمل، والأحداث المرجح وقوعها مما قد يؤثر سلباً على تحقيق أهداف الوحدات المذكورة وعلى العمليات الخاضعة للتقييم.

١٨ - ويستند تقدير المخاطر في مراجعة حسابات وحدات الأعمال إلى معلومات مالية وبرنامجية دالة على (أ) أهمية النفقات البرنامجية؛ (ب) تعقيد البرامج؛ (ج) التغييرات البرنامجية؛ (د) التعقيد التنفيذي؛ (هـ) أداء البرامج؛ (و) جودة الحوكمة ومراقبة حالات الغش والفساد^(٤) في البلد الذي يضم الوحدة ذات الصلة؛ (ز) قدرة وحدة الأعمال على إدارة البرنامج؛ (ح) نتائج المشاورات مع الإدارة بالمقر وفي المكاتب الإقليمية. ويضم التقييم كذلك النتائج وتواريخ الصدور لعمليات المراجعة الحسابية الداخلية أو الخارجية التي يتم الاضطلاع بها على هذا النحو.

١٩ - ويُستخدم نموذج منفصل للمخاطر في حالة تقدير مخاطر مراجعة الحسابات للعمليات المشتركة بما يعكس العوامل المتصلة بـ (أ) الأهمية المالية؛ (ب) أثر وتعقيد العملية ذات الصلة؛ (ج) مستوى التغيير الذي يؤثر على هذه العمليات؛ (د) فعالية الضوابط والنظم المعمول بها؛ (هـ) قدرة وحدات الأعمال المسؤولة عن إدارة ضوابط العملية ونظمها. كما يعكس النموذج المشاورات التي تتم مع الإدارة ذات الصلة في المقر.

٢٠ - أما المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات فيتم تقييمها بصورة مستقلة سواء على أساس منتظم أو عندما تطرأ تغييرات أساسية، على نحو ما تم مؤخراً من تحوّل إلى الاستخدامات ذات الأساس السحابي.

باء - نتائج مراجعة تقدير المخاطر

(٤) استناداً إلى مؤشرات نشرها البنك الدولي.

٢١ - وُضِعَت خطة العمل للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥ على أساس مراجعة تقدير المخاطر وهو ما تم إنجازها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (التفاصيل واردة في الوثيقة DP/FPA/2015/7، الصفحات ٧ إلى ٩).

٢٢ - وفي ضوء التخفيض الكبير في الموارد الأساسية على نحو ما يواجهه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦، فإن استكمال هذه المراجعة تم تأجيله بانتظار توافر معلومات عن طبيعة ونطاق الأثر المتوقع لاستجابة الإدارة. وفي الوقت نفسه وُضِعَت خطة عمل مؤقتة لعام ٢٠١٦ ويمكن تنقيحها حسب الملائم ما أن تتم معرفة تدابير الاستجابة إزاءها.

٢٣ - وتقوم خطة العمل المؤقتة للمراجعة لعام ٢٠١٦ على (أ) نتائج مراجعة تقدير المخاطر التي أُعيد تدارسها بما يتيح مقارنة دورات تغطية المراجعة الحسابية للصناديق والبرامج التي تتخذ مقرها في نيويورك من خلال مواءمة المنطلقات المستخدمة لتحديد المكاتب القطرية التي تتسم بالمخاطر المرتفعة والمخاطر المتوسطة (انظر الجدول ٢) وبشأن تقدير مخاطر تكنولوجيا المعلومات الذي تم إجراؤه في عام ٢٠١٥.

الجدول ٢

نتائج المراجعة الحسابية لتقدير المخاطر لعام ٢٠١٤

المجموع	مخاطر منخفضة	مخاطر متوسطة	مخاطر مرتفعة	الكيانات التي تم تقييمها
١٢١	٥٩	٥٠	١٢	المكاتب القطرية
٦		٥	١	المكاتب الإقليمية
٦	٦	-	-	مكاتب الاتصال
٦	١	٤	١	وحدات المقر المشاركة في تنفيذ البرامج
١٣٩	٦٦	٥٩	١٤	وحدات الأعمال
٣٥	٢	١٦	١٧	العمليات المشتركة

جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٥

٢٤ - شملت خطة العمل للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥ ٢٦ التزاماً يغطي خليطاً من وحدات الأعمال التي تنطوي على مخاطر مرتفعة ومخاطر متوسطة، إضافة إلى عمليات مشتركة ذات مخاطر مرتفعة ومراجعات حسابية مشتركة مع الدوائر الأخرى للمراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة (يتم البتّ فيها على المستوى المشترك بين الوكالات) فضلاً عن استعراض متابعة واحدٍ لمراجعة حسابية سابقة. ومن أجل تعظيم الموارد، (انظر الجدول ٣) تم بالعمد تخطيط الأعمال ذات الصلة لكي تحقق درجات متفاوتة من الإنجاز مع نهاية السنة على النحو الذي ينعكس في خطة عمل ٢٠١٥ للمراجعة الداخلية للحسابات وهي التي أيدتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وأقرتها المديرية التنفيذية.

٢٥ - ومع نهاية العام فإن جميع الأعمال الميدانية المخططة تم إنجازها وأبلغت الإدارة بنتائجها الأولية باستثناء مراجعة مشتركة للحسابات تم تأجيل إنجاز العمل الميداني المتعلق بها إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبشكل شامل فقد صدر ١٥ تقريراً (بما في ذلك مشاريع التقارير) مقابل ١٨ تقريراً كان مخططاً لصدورها (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

نظرة عامة على الالتزامات المنجزة في عام ٢٠١٥

المجموع	استعراض المتابعة	المراجعات الحسابية المشتركة ^(ب)	العمليات المشتركة ^(أ)	وحدات الأعمال	الحالة
---------	------------------	--	----------------------------------	---------------	--------

موجز الأعمال المخطط لها - حسب سنة الإنجاز					
١٨	١	١	٥	١١	مراجعة حسابية مقرر إنجازها في ٢٠١٥
٨		٢	١	٥	مراجعة حسابية بدأت في ٢٠١٥ على أن يتم إنجازها في ٢٠١٦
٢٦	١	٣	٦	١٦	مجموع الالتزامات

موجز الالتزامات الفعلية - حسب الحالة مع نهاية السنة					
١١	١	١	٢	٧	التقارير النهائية الصادرة
٤			١	٣	مشاريع التقارير الصادرة

الحالة	وحدات الأعمال	العمليات المشتركة ^(أ)	المراجعات الحسابية المشتركة ^(ب)	استعراض المتابعة	المجموع
المجموع الفرعي	١٠	٣	١	١	١٥
مشاريع التقارير قيد الإعداد أو استعراض إدارة المكتب	٦ ^(ج)	٣	١		١٠
مرحلة التخطيط أو العمل الميداني	١ ^(د)		١ ^(هـ)		٢
المجموع	١٧	٦	٣	١	٢٧

ملاحظات

(أ) بما في ذلك مراجعة البرنامج الرئيسي.

(ب) تحت قيادة الدوائر الأخرى للمراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة.

(ج) التزام (عمل ميداني) مؤجل إلى عام ٢٠١٦ بناءً على طلب الإدارة ويتم بدلاً منه بدء التزام إضافي.

(د) إنجاز العمل الميداني المؤجل إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٦ - وقد ظلت دقة التوقيت لإنهاء التقارير خلال عام ٢٠١٥ خاضعة لعوامل سلبية ناجمة عن القدرة الإدارية المحدودة للمكتب - وهي مشكلة سبق أن استُرعِي إليها اهتمام اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والإدارة، فضلاً عن المناقشات المطوّلة فيما يتعلق بالتقارير والوقت المنقضي في تلقي ردود الإدارة. كما أن إصدار بعض تقارير مراجعة الحسابات تضرّ من جراء تبدّل الموظفين والحاجة إلى إعادة ترتيب الأعمال الميدانية بحيث تستوعب حالة توافر موظفي مراجعة الحسابات.

نتائج التغطية بالمراجعة الحسابية

٢٧ - استناداً إلى الموارد التي تم إقرارها من أجل المراجعة الداخلية للحسابات في الميزانية المؤسسية ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي ضوء النموذج المنقح لتقدير المخاطر في مراجعة الحسابات (انظر الفقرة ٢٣) فضلاً عن توافر الحجم الكامل من الموظفين، رؤي أنه بالنسبة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ فإن وحدات الأعمال ذات المخاطر المرتفعة يتم مراجعتها حسابياً على مدار دورة قوامها ثلاث سنوات، أما وحدات الأعمال ذات المخاطر المتوسطة فيتم مراجعتها على مدار دورة قوامها ١٣ سنة في حين أن العمليات المشتركة التي تغطيها الاستعراضات الشاملة (التي تُكْمَل عملية تغطية يتم تنفيذها عن طريق المراجعات الحسابية للمكاتب الميدانية) فهي تُراجع على مدار ما بين ١٥ إلى ١٧ سنة. كذلك فقد كان مخططاً تهيئة الضمان بالنسبة

لوححدات الأعمال المنخفضة المخاطر بحيث يقتصر الأمر على عملية مراجعة متواصلة - تستعرض من المقرر الفعالية التنفيذية لضوابط رئيسية مختارة وللمعاملات المالية المهمة التي تتولى أمرها الوحدات المنخفضة المخاطرة^(٥).

٢٨ - على أن مثل هذه التغطية المستهدفة لم تعد ممكنة التحقيق في ضوء الموارد المخصصة للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٦. ومن أجل الحفاظ على تغطية وحدات الأعمال المرتفعة المخاطر على مدار فترة ثلاث سنوات، فسوف يتم تمديد دورة المراجعة الحسابية لوححدات الأعمال المتوسطة المخاطر. ومن شأن توسيع نطاق أنشطة المراجعة الحسابية المتواصلة إلى المكاتب ذات المخاطر المتوسطة، أن يوفر بعض الضمانات الإضافية، فيما يؤدي إلى تقييد جذري لتغطية العمليات المشتركة من خلال المراجعات الحسابية الشاملة.

٢٩ - وسوف يتطلب الأمر مزيداً من الموارد البشرية والمالية من أجل الوصول إلى دورة السنوات الثلاث للمراجعة الحسابية بالنسبة إلى وحدات الأعمال المرتفعة المخاطر، وفترة عشر سنوات بالنسبة للوحدات المتوسطة المخاطر (في ظل ضمان إضافي يتم توفيره من خلال أنشطة المراجعة الحسابية المتواصلة) ثم عشر سنوات للاستعراضات الشاملة للعمليات المشتركة، على نحو ما قدمه المكتب للنظر فيه من جانب اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والإدارة على السواء. وقد عبّر المكتب عن هذه الأفكار في مقترحه المطروح بشأن ميزانية منتصف المدة المقدم إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

دال - النتائج الرئيسية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

مراجعة حسابات المكاتب القطرية

٣٠ - في عام ٢٠١٥ أصدر المكتب خمسة تقارير بشأن المراجعة الحسابية للمكاتب القطرية. وقد غطت هذه المراجعات جوانب الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات المراقبة الداخلية المتبعة بها، بما يغطي مجالات "حوكمة المكاتب" و"البرنامج" و"إدارة العمليات" ضمن نطاق وعمق الاستعراض، وبما يتوافق مع نتائج تقدير المخاطر بمراجعة الحسابات الذي تم القيام به خلال مرحلة تخطيط الأعمال.

(٥) بدأ تنفيذ العملية في عام ٢٠١٦، في أعقاب ما تم في تموز/يوليه ٢٠١٥ من وصول اختصاصي متفرغ لتحليل البيانات.

٣١ - ومن بين التقارير الخمسة، حظي إثنان "٤٠ في المائة" بترتيب "مرض جزئياً"^(٦)، فيما تم تصنيف ثلاثة تقارير "٦٠ في المائة" على أنها "غير مرضية"^(٧) على النحو المبين في المرفق ٢. وفيما يلي أدناه تلخيصاً بالتقديرات على أساس مجال المراجعة الحسابية.

الجدول ٤

تقديرات المراجعة الحسابية حسب المجال لعام ٢٠١٥

المجال	مرض		مرض جزئياً		غير مرض	
	عدد المكاتب	في المائة	عدد المكاتب	في المائة	عدد المكاتب	في المائة
حوكمة المكاتب	-	-	٢	%٤٠	٣	%٦٠
إدارة البرامج	-	-	١	%٢٠	٤	%٨٠
إدارة العمليات	١	%٢٠	٢	%٤٠	٢	%٤٠

النتائج الرئيسية

٣٢ - النتائج الرئيسية للتحسّن التي تم الكشف عنها في عام ٢٠١٥ تتسق مع تلك التي تم تحديدها والإفادة عنها في سنوات سابقة. وفيما يلي أدناه عرض للنتائج الرئيسية (الممارسات الجيدة وفرص التحسين) وهي تعكس هيكل تقارير المراجعة الحسابية للمكاتب القطرية المعنية. ويرد في المرفق ٣ نظرة عامة معروضة جدولياً.

'١' حوكمة المكاتب

٣٣ - لوحظ مرة أخرى في عام ٢٠١٥ عقد اجتماعات منتظمة للموظفين والإدارة من أجل تبادل المعلومات، ورصد تنفيذ البرامج، وتحسين التنسيق بين الأنشطة البرنامجية والتنفيذية. كما أعدت بعض المكاتب خططاً واضحة وفعالة بشأن خطط الإدارة السنوية، وأظهر موظفوها فهماً طيباً لأدوارهم ومسؤولياتهم وكذلك للسياسات والإجراءات المعمول بها.

٣٤ - وقد واصلت عمليات المراجعة الحسابية تحديد الحاجة إلى (أ) الاستعراض المنتظم للهيكل التنظيمي للمكاتب القطرية والعاملين بها بما يكفل التوافق بين قدراتهم وطرائق التعاقد

(٦) تم تحديد واحدة أو أكثر من القضايا التي يمكن أن تؤثر سلباً على إنجاز أهداف الكيان الخاضع للمحاسبة إذا لم يتم التعامل معها من جانب الإدارة.

(٧) تم تحديد واحدة أو أكثر من المسائل التي يمكن أن تنال بصورة خطيرة من إنجاز أهداف الكيان الخاضع للمراجعة الحسابية.

معهم، وبين تنفيذ البرامج والاحتياجات التنفيذية وخاصة عند إعداد البرامج القطرية الجديدة؛ (ب) مزيد من المبادرة إلى شغل الشواغر في المواقع الرئيسية ثم (ج) تعزيز الدعم من جانب المكاتب الإقليمية والمقر بالنسبة إلى المكاتب التي لا تزال تشهد شواغر متزايدة. ومن المتوقع أن يساهم تفعيل عملية القيادة الجماعية وشبكة الموارد البشرية للشركاء الاستراتيجيين، المستندة، إلى، أو القائمة في، المكاتب الإقليمية في عمليات التحسين بالمجالات المذكورة أعلاه.

٣٥ - كما استمرت المراجعات الحسابية في كشف الحاجة إلى تحسين الخطط السنوية لإدارة المكاتب من خلال النهوض بتعريف النواتج ذات الصلة وما يتعلق بها من مؤشرات، إضافة إلى منطلقات الأهداف، فضلاً عن إضفاء تحسينات ملموسة على إدارة المخاطر من خلال ضمان اتباع وحدات الأعمال عملية فعالة في هذا المجال تهدف إلى (أ) تحديد وتقدير جميع الأخطار ذات الصلة التي تؤثر على عملياتها و(ب) تعريف وتنفيذ الإجراءات الملائمة لتخفيف حدة المخاطر. وفي سياق العملية الجديدة لإدارة مخاطر المشاريع الجديدة (التي كانت قيد التنفيذ منذ تموز/يوليه ٢٠١٥)، فإن معظم وحدات الأعمال أنجزت، مع نهاية ٢٠١٥ تقييماً أولياً لحفاظة للمخاطر الاستراتيجية ومخاطر حالات الغش التي تم تعريفها على مستوى المؤسسات المشتركة. وابتداءً من عام ٢٠١٦ يتعين على الإدارة أن تتولى تقييم الاستجابة إزاء المخاطر التي تُعد "جوهرية" أو "مُرتفعة" من أجل ما يتم لاحقاً من عمليات الاستعراض والمناقشة بواسطة لجنة المخاطر التي تترأسها المديرية التنفيذية، على أن يتم ذلك بمشاركة من جانب مراكز تنسيق المخاطر وبدعم من جانب الخبراء بهذه المواضيع.

'٢' إدارة البرامج

أ - تخطيط وتنفيذ ورصد البرامج

٣٦ - باتباع تكنولوجيا العمليات المصرفية باستخدام الهواتف النقالة، أو اتباع النظام المصرفي المحلي، قامت بعض المكاتب بتنفيذ عمليات بالغة الفعالية لتيسير دفع نفقات السفر والحوافز المقدمة إلى المشاركين في البرامج على النحو المشهود في حملات جراحات إصلاح مرض ناسور الولادة وفي عمليات أجور موظفي التعدادات. وهذه الممارسات التي تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالتعامل مع المدفوعات النقدية لا بد من مراعاتها من أجل محاكاتها من جانب المكاتب الأخرى.

٣٧ - وقد أكدت المراجعات الحسابية على الحاجة إلى وضع أطر أشمل للناتج من أجل تحسين عمليات تحديد وربط (أ) النواتج البرنامجية؛ (ب) المؤشرات المتصلة بالمنطلقات والأهداف؛ (ج) تقديرات الموارد.

٣٨ - وبصرف النظر عن تنفيذ نظام البرمجة العالمي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فقد واصلت المراجعات الحاسوبية الكشف عن فرص للتحسين تتصل بـ (أ) المواعيد الزمنية لإنجاز الوثائق وخطط العمل المتصلة بالبرامج الرئيسية؛ (ب) مستوى تفاصيل خطط العمل؛ (ج) عمليات الاستكمال المنتظمة لخطط العمل حسب سياسة الإدارة بالنسبة إلى خطط العمل لعام ٢٠١٤؛ (د) مستوى تفاصيل ميزانيات دعم خطط العمل؛ (هـ) فعالية ضوابط الإدارة المالية للبرامج بما في ذلك استعراضات النفقات وعمليات التوافق بين الميزانيات والواقع الفعلي؛ (و) الربط بين خطط العمل الموقّعة مع شركاء التنفيذ وبين "اللمحات" التي تحتويها خطط العمل ذات الصلة والمنعكسة في نظام البرمجة العالمي. كما كشفت المراجعات الحاسوبية عن استمرار الحاجة إلى رصد أكثر اتساقاً وفعالية لتنفيذ الأنشطة البرنامجية والنتائج المتحققة.

٣٩ - وقد وُجّهت إلى المقر توصيتان تحظيان بأولوية عالية من أجل التعامل مع القضايا المهمة المحددة في المراجعات الحاسوبية للمكاتب القطرية في عام ٢٠١٥: (أ) تنفيذ عملية إلزامية لاستعراض ضمانات الجودة على مستوى تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج التي تنطوي على نُهج مبتكرة (ومنهما مثلاً الدفع مقابل ترتيبات الأداء)؛ (ب) تصميم خطة عمل على أساس زمني لتوفير استجابة مشتركة إزاء التحديات التي تحدّ من فعالية أنشطة الاستجابة الإنسانية.

ب - التنفيذ الوطني

٤٠ - واصلت المراجعات الحاسوبية الكشف عن الحاجة للأخذ بتقييم أكثر دقة وأفضل توثيقاً لقدرة الشركاء المنفذين على ممارسة الإدارة البرنامجية والمالية باعتبار ذلك مُدخلاً رئيسياً من أجل انتقاء أنسب الطرائق لتحويل الأموال النقدية، فضلاً عن نوعية وتواتر أنشطة الرصد البرنامجية والمالية. ومن المتوقع أن تطرأ تحسينات في هذا المجال في أعقاب اتباع جميع مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعتباراً من عام ٢٠١٦، الإطار المنقّح للنهج المنسق للتحويلات النقدية (هاكت) وقد شمل استهلال عملية التحضير وضع قائمة حصرية منقّحة لتقييم القدرات، فضلاً عن التدريب المقدم إلى المكاتب القطرية في عام ٢٠١٥. وكما كشفت عمليات المراجعة الحاسوبية عن قصور الرصد المالي للشركاء المنفذين بما يكفل استخدام الأموال لخدمة أغراضهم المستهدفة، فيما صدرت توصية إلى المقر لزيادة التغطية بالمراجعات الحاسوبية السنوية للشركاء المنفذين في البلدان التي تشهد قصوراً في الرصد المالي، أو حيثما كشفت عمليات الرصد ذات الصلة عن قضايا مالية لها أهميتها.

٤١ - كما استمر تحديد حالات متواترة تتعلق بأموال تم تحويلها إلى الشركاء المنفذين خارج نطاق عملية حساب الأموال المتبعة، وكذلك بشأن النفقات المتصلة بالأنشطة التي قام

بها الشركاء المنفذون، ولكنها لم تسجّل بوصفها تنفيذاً مباشراً من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان رغم أنها محدودة من حيث العدد. وهذه الحالات التي تشهد انحرافاً عن الإجراءات المعمول بها تقلل من الضمانات الإدارية المتصلة بالاستخدام الملائم للأموال المقدّمة إلى الشركاء المذكورين أعلاه، باعتبار أن النفقات ذات الصلة لا تخضع إلى أنشطة ضمان التنفيذ الوطني. ويرد في المرفق ٦ المزيد من التفاصيل بشأن حساب صندوق الأموال التشغيلية وحالة التنفيذ الوطني.

ج - إدارة المخزون

٤٢ - يقتضي الأمر إيلاء المزيد من اهتمام الإدارة لتحسين الضوابط المعمول بها بما يكفل فعالية إدارة المخزون وإدارة سلسلة الإمداد، مع تعزيز الامتثال إلى سياسة إدارة المخزون. وبصورة خاصة، فثمة حاجة إلى (أ) دعم مشاركة مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تقييمات الاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وأنشطة التنبؤ في بعض بلدان الأولوية؛ (ب) العمل، مع الأطراف صاحبة المصلحة في البرامج، على دعم بلدان البرنامج من أجل التصدي للثغرات التي تشوب أنظمة إدارة سلسلة الإمداد مما قد ينال من توافر سلع الصحة الإنجابية ويؤدي إلى حالات من نفاذ هذه المخزونات؛ (ج) الاستمرار في أداء وتوثيق ضوابط التلقي والتفتيش؛ (د) القيام بصورة منتظمة برصد سلع المخزون في مجال الصحة الإنجابية التي توجد في حوزة الشركاء المنفذين، فضلاً عن متابعة توزيعها في الوقت المناسب وتوفيرها عند نقاط تقديم الخدمات.

٤٣ - وتواصل عمليات المراجعة الحسابية التوصية بدعم نظام تتبع المخزون. ومن المتوقع أن تطرأ تحسينات في هذا الصدد في أعقاب ما يتم منذ عام ٢٠١٦ من تطبيق "مسار الشحن الجديد" على أساس نظام أطلس (وهو ما سيحل محل نظام إدارة المخزون المستخدم على مدار عام ٢٠١٥).

د - إدارة الموارد غير الأساسية

٤٤ - حدّدت المراجعات الحسابية قضايا مهمة بالنسبة لإدارة الموارد غير الأساسية في اثنتين من المكاتب القطرية. ففي إحدى الحالات لاحظت مراجعة الحسابات قصوراً في توكّي ما يجب من اليقظة والإشراف من جانب الإدارة - على نحو ما يستلزمه ضمان التوافق بين التدخّلات المموّلة من خلال اتفاق التمويل المشترك، الموقع مع مانح من القطاع الخاص وبين ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد طُرحت في هذا الصدد توصية إلى المقر من أجل تعزيز الاستراتيجية والطريقة المتبعة في التعاون مع القطاع الخاص.

٤٥ - وفي مراجعة حسابية أخرى، لم يتم تحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والاتصال والإبلاغ بما يؤثر على برنامج مهم ممول بواسطة موارد غير أساسية، ولا تم التصرف في هذا الشأن من جانب الإدارة على نحو مناسب زمنياً مما أدى إلى إلغائه.

٣' إدارة العمليات

أ - المشتريات

٤٦ - واصل فرع خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده من أجل (أ) استكمال إجراءات الشراء؛ (ب) وضع مذكرات وأدوات التوجيه؛ (ج) زيادة قدرة المشتريات في المكاتب الميدانية من خلال بعثات التدريب ونشر الشهادات المصدقة من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد من جانب جهات تنسيق المشتريات في المكاتب الميدانية؛ (د) تخصيص أفرقة للدعم حسب المنطقة. ومع ذلك، فقد كشفت المراجعات الحسابية عن زيادة حالات عدم الامتثال للإجراءات المتخذة في مجال المشتريات على المستوى المحلي، وفي مجالات طرح العطاءات ومنح العقود وإدارة التعاقدات. ولم يتم تحديد هذه الحالات ولا التصدي المناسب لها نظراً لمحدودية ضوابط الإشراف الإداري. كما لوحظت فرص متكررة لتوسيع استخدام الإجراءات الطويلة الأجل على المستوى المحلي وزيادة كفاءة المشتريات وتحصيل قيمة مقابل الأموال المدفوعة.

ب - الموارد البشرية

٤٧ - قام أحد المكاتب القطرية بتنفيذ عملية مبتكرة باستخدام "لجنة لاستعراض تقييم وتطوير الأداء" لتعزيز فعالية وموضوعية عمليات تقييم أداء الموظفين.

٤٨ - واستمرت ملاحظة الحاجة إلى تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات المطبقة في منح وإدارة عقود خدمات الخبرة الاستشارية الفردية. وينبغي كذلك تعزيز الامتثال لمتطلبات التدريب الإلزامي.

ج - الإدارة المالية

٤٩ - استمر وجود نفقات ليست مدونة في حسابات الدفتر العام الملائم، سواء اتصلت بالمشاريع أو الأنشطة أو الصناديق أو بالمجالات العامة، مما أدى إلى النيل من الوثوقية الشاملة للبرامج والمعلومات المالية. كما لوحظت حالات جديدة تشهد بالقصور في التعامل مع المطالبات بسداد ضريبة القيمة المضافة.

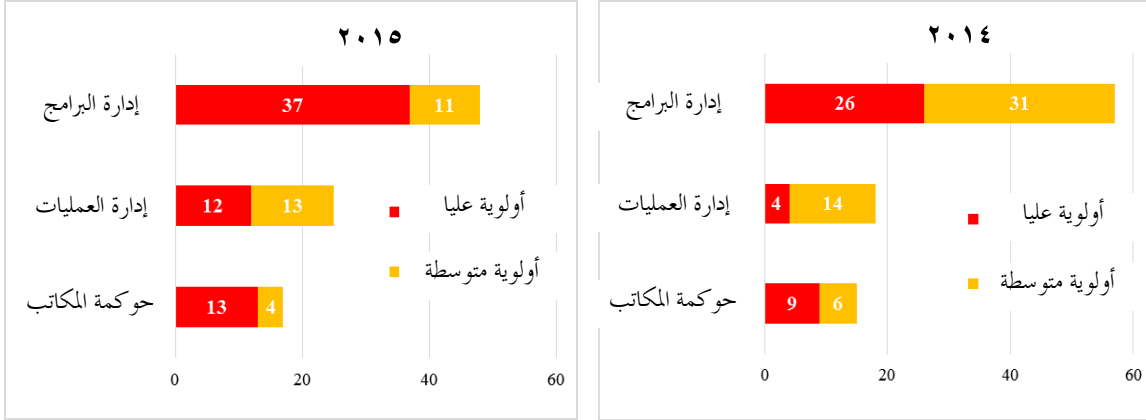
التوصيات الصادرة

٥٠ - بشكل عام، صدرت ٩٠ توصية في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالمراجعات الحسابية للمكاتب القطرية. ومن هذه التوصيات صُنفت ٦٢ توصية (٦٩ في المائة) باعتبارها "ذات

أولوية عليا“، أما البقية وهي ٢٨ توصية (٣١ في المائة) فقد صُنِّفت بوصفها ”ذات أولوية متوسطة“ (انظر الشكل ١).

الشكل ١

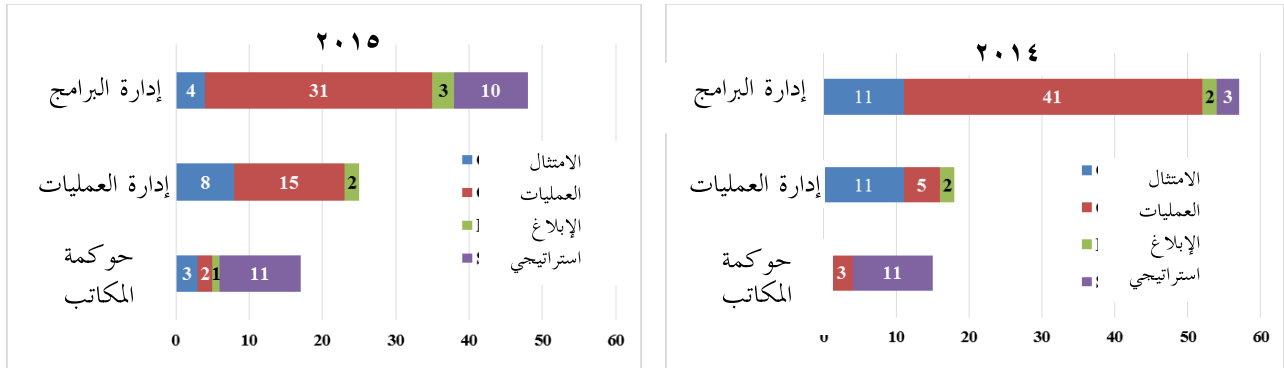
توصيات المراجعة الحسابية للمكاتب القطرية - حسب الأولوية



٥١ - وعلى غرار السنوات السابقة، تتصل معظم التوصيات بالعمليات - ٤٨ توصية (٥٣ في المائة) وتليها المسائل الاستراتيجية - ٢١ توصية (٢٣ في المائة) وهي أساساً في مجالات ”حوكمة المكاتب“ وإدارة البرامج“ - ثم مسائل الامتثال - ١٥ توصية (١٧ في المائة). أما الإبلاغ فهو يُصنَّف في المرتبة الأخيرة (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

توصيات المكاتب القطرية - حسب النوعية

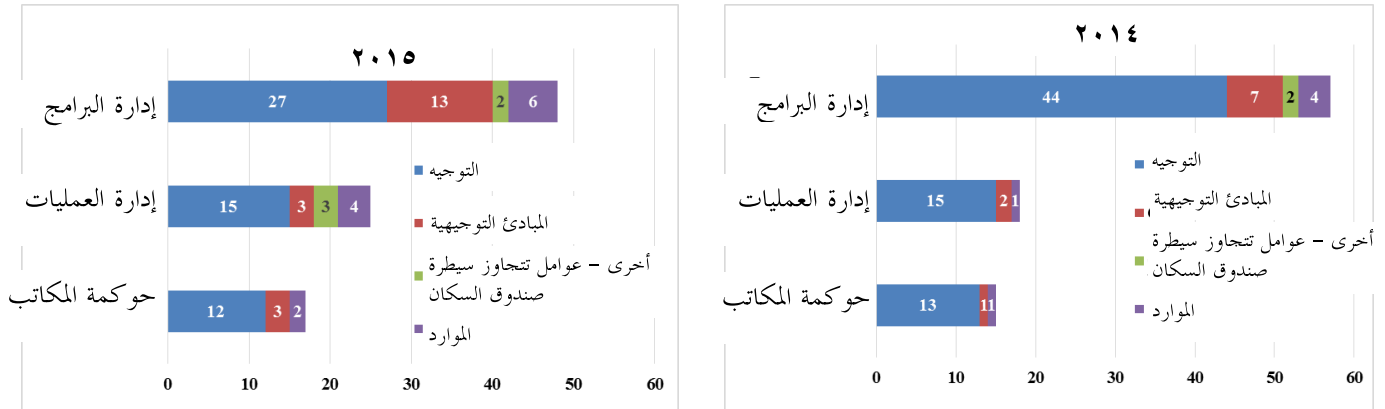


٥٢ - وقد ظلَّ قصور ”التوجيه“ (قصور أو نقص الضوابط الإشرافية) يمثّل السبب الجذري الرئيسي للمسائل التي تمّ تحديدها - ٥٤ توصية (٦٠ في المائة) - يعقبها ”مبادئ

توجيهية“ قاصرة (غياب أو قصور السياسات - ١٩ توصية (٢١ في المائة) - والموارد البشرية أو المالية) - ١٢ توصية (١٣ في المائة) (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣

توصيات المراجعة الحسابية للمكاتب القطرية - حسب السبب



المراجعة الحسابية للمكاتب الإقليمية

٥٣ - المراجعة الحسابية التي قام بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق للمكتب الإقليمي لشرق وجنوبي أفريقيا تم تصنيفها على أنها ”مُرضية جزئياً“. وقد غطت هذه المراجعة الحسابية حوكمة المكاتب وعمليات إدارة البرامج والعمليات التنفيذية، فضلاً عن تقديم الدعم التقني والاستراتيجي والتنفيذي وعمليات الرقابة على المكاتب القطرية بالمنطقة. وبشكل شامل، فقد صُنفت ١٣ توصية من بين ١٩ توصية تم تقديمها على أنها ذات أولوية عليا.

٥٤ - كما كشفت المراجعة الحسابية عن العديد من الممارسات الجيدة، ومن ذلك مثلاً آليات الرقابة على تنفيذ البرامج الإقليمية وأداء المكاتب القطرية بالمنطقة، فضلاً عن إيجاد وحدة معنية بـ ”تنسيق البرامج وضمان الجودة“ لدعم وضع البرامج القطرية وضمان جودتها.

٥٥ - وفي مجال حوكمة المكاتب أوصت المراجعة الحسابية بمعاودة بحث هيكل المكاتب وأوضاع التوظيف بما من أجل التوافق بين تنفيذ البرامج وتقديم الدعم للمنطقة وبين احتياجات الرقابة. وفيما يتصل بدعم المكاتب القطرية والرقابة عليها أوصت المراجعة الحسابية بتعزيز استعراض الاتساق بين المكاتب القطرية وبين الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤ - ٢٠١٧، وبرصد تنفيذ البرامج القطرية. كما تم التنويه بفرص التحسين فيما يتعلق بتنفيذ البرامج القطرية والرقابة على المشاريع المتناسقة على الصعيد الإقليمي.

٥٦ - أما فرص التحسين الأخرى فيما يتعلّق بتقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب القطرية فقد شملت التعجيل بالتحوّل من المقدم الأوّلي للمساعدة التقنية إلى الوسيط في تقديم هذه المساعدة، بما يتسق مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبما يؤدّي إلى تحسين الفعالية لعملية إدارة المساعدة التقنية ابتداءً من تقرير لأداء "نظام إدارة المساعدة التقنية" وتعزيز جدوى ومحتوى سجل الخبراء الاستشاريين العالمي، وبما يكفل تفعيل عملية إدارة هذا السجل بصورة أكثر فعالية من خلال توجّه التكامل بينه وبين عملية إدارة الخبراء الاستشاريين الأفراد (توصية موجهة إلى المقر).

المراجعة الحاسوبية المشتركة

٥٧ - شارك المكتب في المراجعة الحاسوبية المشتركة لبرنامج "توحيد الأداء" في ملاوي وهو ما تم تصنيفه على أنه "مرض جزئياً". وقد صنّفت في مرتبة الأولوية العليا ثمان من التوصيات الـ ١٦^(٨)، وجميعها موجهة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وجاءت متصلة بأوجه ضعف التصميم في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وغياب إطار راسخ من هذا القبيل، فضلاً عن عملية مشتركة لخطط العمل وضمان الجودة، إضافة إلى الثغرات التي توجد في الرصد المتكامل وخطة التقييم وكذلك في الإبلاغ عن النتائج المتحققة، مع قصور في استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق واحد إلى جانب أوجه الضعف في استراتيجية "تنفيذ الأعمال" وآلياتها المسؤولة عن التنفيذ ثم قصور المتابعة فيما يتصل بالنهج المنسق للتحويلات النقدية (هاكت).

العمليات المشتركة

٥٨ - أنجز المكتب ثلاثاً من المراجعات الحاسوبية لأنشطة الأعمال التجارية في عام ٢٠١٥، وقد غطّت إدارة المخزون والمشتريات إضافة إلى المزايا والاستحقاقات والمساعدة المالية للموظفين.

المراجعة الحاسوبية لعملية إدارة المخزون

٥٩ - عملت هذه المراجعة التي قامت على أساس "مرض جزئياً" على تقييم التصميم وفعالية التنفيذ لإدارة المخزون في الفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بما يغطّي معاملات المخزون التي وصلت إلى مبلغ ٩٧ مليون دولار. ومعظم التوصيات البالغ عددها ٢١ توصية تم تصنيفها على أنها ذات أولوية عليا.

(٨) هذا الرقم مستبعد من عدد التوصيات التي أفاد بها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٠ - أما ترتيبات الحوكمة فقد تم تقييمها على أنها "غير مرضية". ومن هنا طالبت المراجعة الحسابية بـ (أ) وضوح تعريف المساءلة النهائية بالنسبة للعملية، فضلاً عن أدوار ومسؤوليات جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة؛ (ب) استكمال دليل سياسات وإجراءات إدارة المخزون، الصادر في عام ٢٠١٢ بحيث يغطي كذلك أنشطة المراحل النهائية في سلسلة الإمداد؛ (ج) توضيح دور "جهات تنسيق المخزون وتقديم دعم أفضل لها" من خلال إجراءات وأدوات التنفيذ الموحدة، إضافة إلى التدريب.

٦١ - أما الضوابط التي تتصل بجوانب التنفيذ والتوزيع في مجال المخزون فقد تم تقييمها باعتبارها "غير مرضية". ويتطلب الأمر تعزيزات ملموسة من أجل تحسين رصد التوزيع من جانب الشركاء المنفذين لوسائل منع الحمل وغيرها من أصناف المخزون التي يتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان التزويد بها، وبما يكفل أن تصل على الفور إلى المستفيدين المستهدفين، مع المساعدة على النهوض بالالتزامات الائتمانية من جانب المنظمة إزاء المانحين الذين يمولون المخزون.

٦٢ - أما إدارة المخزون التي تتم ضمن إطار مراقبة فرع خدمات الشراء، فضلاً عن ضوابط المحاسبة والإبلاغ المتصلة بالمخزون، فقد تم تقييمها بوصفها "مرضية". على أن الضوابط المعمول بها في المكاتب القطرية تتطلب تحسينات في مجالات تتبّع وإنهاء الطلبات وفي عمليات الاستلام والتفتيش وإدارة المستودعات ورقابة المخزون.

المراجعة الحسابية لترتيبات الحوكمة وتصميم الضوابط الداخلية لعملية المشتريات

٦٣ - هذه المراجعة الحسابية قدّرت في خانة "مرضية" ترتيبات الحوكمة التي خضعت لها مهمة المشتريات، فضلاً عن تصميم الضوابط الداخلية المعمول بها على مدار العمليات المتبعة من أجل جلب عقود المشتريات ومنحها وإدارتها. كما أثبت إطار المشتريات لصندوق الأمم المتحدة للسكان والعمليات المتصلة به فعاليته في معظم المجالات، فضلاً عما اتخذته المنظمة من خطوات استباقية من أجل العمل بصورة منتظمة على استكمال وتعزيز هذه العمليات.

٦٤ - كما صنّفت بأنها "مرضية" استراتيجية المشتريات وحالة الهيكل التنظيمي وأوضاع التوظيف بالنسبة لمهمة الشراء، بينما تم تقدير إدارة عمليات الشراء على أنها "مرضية جزئياً" إذ تتطلب (أ) تحسين المواءمة بين خطط الإدارة السنوية لفرع خدمات المشتريات وبين خطة تنفيذ استراتيجية المشتريات؛ (ب) وجود حافطة متوسّعة من المؤشرات المستخدمة لقياس أداء المشتريات؛ (ج) دعم الإبلاغ عن عمليات المشتريات وتعزيز الرقابة بالنسبة لها. كما أن عمليات تصميم الضوابط المعمول بها بشأن الاستحواذ واختيار البائعين واستجلاب العروض وإدارة وتقييم العطاءات المقدّمة وإدارة العقود، تم تقييمها على أنها

”مُرضية“، بينما كان من الضروري العمل على تنفيذ مزيد من التعزيزات في تخطيط المشتريات ومنح العقود وأداء الموردّين.

المراجعة الحسابية للمزايا والاستحقاقات والمساعدة المالية للموظفين

٦٥ - شملت هذه المراجعة الحسابية تقييم إدارة المزايا والاستحقاقات والمساعدة المالية للموظفين في الفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بوصفها ”مُرضية جزئياً“. وتم تصنيف تسع من التوصيات الخمس عشرة الصادرة على أنّها ذات أولوية عليا.

٦٦ - وعملت المراجعة الحسابية على تقييم ترتيبات الحوكمة على مدار هذه العملية بوصفها ”غير مُرضية“. ويرجع ذلك أساساً إلى غياب رقابة إدارية منهجية على مزايا واستحقاقات الموظفين وعمليات المساعدة المالية، فضلاً عن الرصد المحدود لعملية الأداء المنفّذة ومستوى الخدمة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتم من خلاله استعانة معظم أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمصادر الخارجية.

٦٧ - وفي حالة الضوابط المعمول بها فيما يتعلق بمعالجة مزايا واستحقاقات الموظفين، وهي تصل إلى مبلغ ٨٤,٦ مليون دولار في الفترة قيد الاستعراض، فقد تم تقييمها على أنّها ”مُرضية“؛ دون تحديد أية قضايا ملموسة في هذا الصدد. أما الضوابط المتصلة بالمساعدة المالية للموظفين، وقد وصلت إلى مبلغ ١١,٨ مليون دولار في الفترة نفسها، فقد تم تصنيفها على أنّها ”مُرضية جزئياً“، مع المطالبة بتدعيم المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعالجة السلفيات المقدمة للموظفين، فضلاً عن القيام عن كُتب برصد السلفيات التي طال عليها الأمد والتعجيل بإنائها (وتصل إلى مبلغ ١,٧ مليون دولار خلال العمل الميداني للمراجعة الحسابية).

هاء - متابعة توصيات المراجعة الحسابية الداخلية

التوصيات المعلقة

٦٨ - على النحو المبين في الجدول ٥، يوجد ١٨٤ من التوصيات^(٩) ما زالت معلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عَقِبَ إنهاء ١١٨ توصية تم تنفيذها على مدار عام ٢٠١٥.

(٩) حالة تنفيذ توصيات المراجعة الحسابية المشتركة مستبعدة من هذا الرقم وتم الإبلاغ عنها من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٥

حالة تنفيذ توصيات المراجعة الحسابية حسب السنة

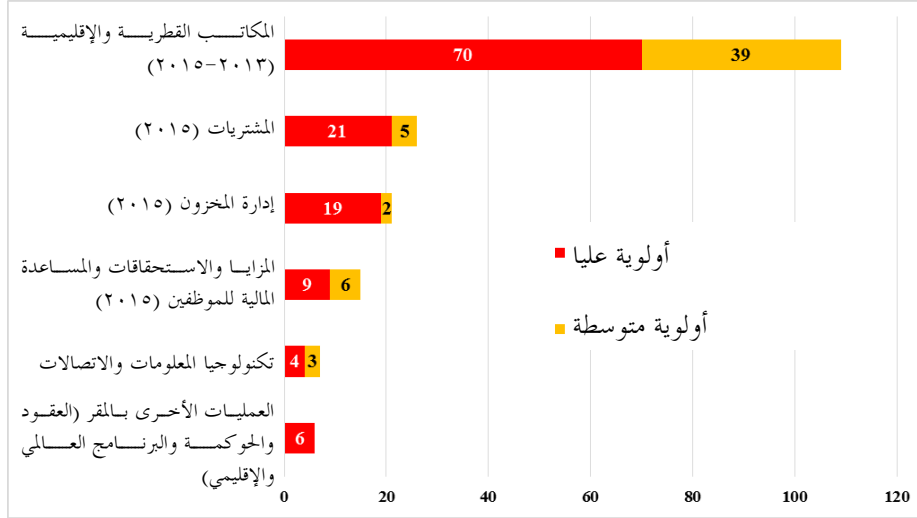
التوصيات المعلقة		التوصيات الصادرة	عدد التقارير	التقارير الصادرة في
٢٠١٥	٢٠١٤			
٦ (٪١)	١٥ (٪٢)	٧١١	٢٩	٢٠١١-٢٠١٠
٤ (٪٤)	٢١ (٪١٩)	١١٢	١٢	٢٠١٣
٢٦ (٪٢٦)	٩٥ (٪٩٤)	١٠١	٩	٢٠١٤
٣٦ (٪٤)	١٣١ (٪١٤)	٩٢٤	٥٠	المجموع الفرعي
١٤٨ (٪٨٧)	غير متوفر	١٧١	١١	٢٠١٥
١٨٤ (٪١٧)	غير متوفر	١٠٩٥	٦١	المجموع
١١٨ (٪٦٤)				منها: تجاوزت موعد تنفيذها النهائي
٦٦ (٪٣٦)				مقرر تنفيذها في ٢٠١٦

٦٩ - ومن بين جميع التوصيات المعلقة، تتصل ١٠٩ توصية (٥٩ في المائة) بالمراجعات الحسابية للمكاتب القطرية والإقليمية، وترجع أساساً إلى فترة عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (انظر الشكل ٤). ومنها ٦٦ توصية تتصل بإدارة البرامج (ومن ذلك مثلاً تخطيط وتنفيذ البرامج (٢٣)، وإدارة المخزون (٢٠) والتنفيذ الوطني (١٧)؛ و ٢٥ توصية تتصل بالعمليات ومن بينها ما يتعلّق بالإدارة المالية (١١ توصية)؛ ثم ١٨ توصية تتصل بحوكمة المكاتب.

٧٠ - ومن واقع التوصيات الست المعلقة والمتصلة بعمليات المقر، ترتبط خمس منها بالمراجعات الحسابية للعقود والحوكمة لعام ٢٠١١ فيما تتصل توصية واحدة بالمراجعة الحسابية للبرامج على المستويين العالمي والإقليمي لعام ٢٠١٤.

الشكل ٤

التوصيات المعلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥



٧١ - وفيما يتصل بقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٦/٢٠١٤، قام المكتب بتنفيذ استعراض متابعة للتوصية الصادرة والدروس المستفادة المطروحة في المراجعة الحسابية للبرنامج العالمي والإقليمي ٢٠١١/٢٠٠٨ (التقرير بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣). مع تقييم الدرجة التي تم بها التعبير عن هذه العناصر في التصميم والسنة الأولى للتنفيذ بالنسبة للتدخلات العالمية والإقليمية، ٢٠١٧-٢٠١٤. وكشفت المتابعة عن أن الإدارة أحرزت تقدماً ملموساً في "تصميم البرامج" وتقدماً في "تنفيذ البرامج" ثم في "رصد البرامج والإبلاغ عنها". ولكنها حددت تقدماً أقل في مجالات الحوكمة وإدارة البرامج. وسوف يعاد تقييم حالة تنفيذ هذه التوصية بعد إنجاز استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي تخطط الإدارة من خلاله للتعامل مع ردود الفعل المستقاة من عملية المتابعة.

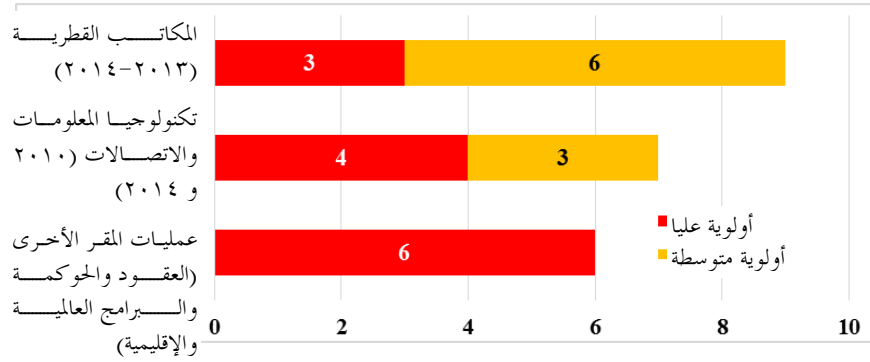
التوصيات التي لم تجد حلاً على مدار ١٨ شهراً أو أكثر

٧٢ - من بين التوصيات المفتوحة وعددها ١٨٤، كان هناك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما يصل إلى ٢٢ توصية بقيت بغير حل على مدار ١٨ شهراً أو أكثر (انظر الشكل ٥ والمرفق ٤) مقابل ٢٦ توصية في عام ٢٠١٤. ومن التوصيات البالغ عددها ٢٢ توصية، تتصل ٩ منها بالمكاتب القطرية. ومن توصيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصل ٦ منها بالمراجعة الحسابية في عام ٢٠١٤ لعملية توفير واعتماد المستخدمين (التي لا يزال العمل

جارياً بشأنها) فيما تتصل توصية واحدة بإنجاز وضع إطار للضوابط الداخلية الأكثر فعالية لتكنولوجيا المعلومات، كما أن هناك ٣ توصيات تتصل بالمراجعة الحسابية للحكومة في عام ٢٠١١ - (أ) تحسين آليات الإدارة المالية للبرامج؛ (ب) توفير الأدوات وسبل التدريب لبناء قدرة للرصد في المكاتب القطرية؛ (ج) وضع نظام لرصد ومراقبة استخدام موظفي العقود حيث لا تزال إجراءات الإدارة متواصلة منذ ٢٠١٢ وإن كانت تُحرز تقدماً بطيئاً. وهناك توصيتان أخريان تتصلان بالمراجعة الحسابية للعقود لعام ٢٠١١ - (أ) توضيح أكثر في تعريف ملكية عملية إدارة العقود وتعزيز الإطار التنظيمي ذي الصلة؛ و(ب) تنفيذ ضوابط أكثر فعالية بشأن الحسابات المستحقة الدفع بالمقر - وهو ما ارتبط بتقدم محدود بدوره تم إحرازه في عام ٢٠١٥.

الشكل ٥

التوصيات التي لم تجد حلاً على مدار ١٨ شهراً وأكثر



سادساً - التحقيق

٧٣ - يُعد فرع التحقيق في المكتب مسؤولاً عن إجراء التحقيقات في جميع أنواع الادعاءات بوقوع مخالفات:

(أ) سوء السلوك الذي يقع من جانب موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتراوح ما بين الغش والفساد إلى التحرش في موقع العمل وسوء استخدام السلطة والانتقام من المُبلغين عن الأخطاء فضلاً عن الاستغلال والإيذاء الجنسيين والانتهاكات الأخرى للوائح والقواعد أو المنشورات الإدارية والسياساتية المعمول بها. ويشار إليها على أنها "حالات داخلية" و "تحقيقات داخلية"؛

(ب) عدم امتثال المتعاقدين المستقلين والشركاء المنفذين وكذلك الأطراف الثالثة الأخرى لما يتحملونه، على اختلافهم، من التزامات بما في ذلك وقوع الغش وغيره من المخالفات المالية المرتكبة ضد مصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان ويشار إليها على أنها "حالات خارجية" و "تحقيقات خارجية".

٧٤ - وبعد تلقي شكاوى، يُجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق تقديراً أولياً لتحديد ما إذا كان ثمة مؤشرات معقولة تنبئ بارتكاب أخطاء. وعندما يُبتّ المكتب بأنه لا يتوافر سوى أسباب غير كافية تبرر إجراء تحقيق كامل يتم إغلاق المسألة، ويرفق بها مذكرة إغلاق موثقة، ثم يجري حسب الملائم إحالة المسائل إلى الإدارة للعلم أو لاتخاذ إجراء أو لالتماس حل غير رسمي. وإذا ما أوضحت التقييم أن ثمة مصداقية للادعاء (الادعاءات) يفتح المكتب تحقيقاً رسمياً. فإذا ما اقتضى الأمر توفير الأدلة، يُصدر المكتب تقريراً بالتحقيق حسب الطرف المعني (من موظفين أو عاملين آخرين أو هيئات الأطراف ذات الصلة) إلى المدير التنفيذي لاتخاذ الإجراءات الإدارية أو التأديبية، وعند الاقتضاء، من أجل استرداد الأموال أو الأصول. وعندما يكشف تحقيق ما عن أوجه ضعف منهجية في الضوابط الداخلية، يصدر المكتب رسالة منفصلة للإدارة من أجل التصدي لأوجه الضعف التي جرى تحديدها.

ألف - حجم الدعاوى

٧٥ - في عام ٢٠١٥ تلقى المكتب ٧١ شكاوى جديدة. وبرغم أن عدد الدعاوى ظلّ ثابتاً بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فإن الشكاوى الجديدة ما برحت تتسم بتعقيد متزايد، وتنطوي على موارد كثيفة فيما كان يتصل ٢٧ منها بمسائل خارجية في عام ٢٠١٥ مقابل ٢١ في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ٤٤ حالة تم ترحيلها من عام ٢٠١٤ كان المكتب يتعامل مع ما مجموعه ١١٥ من القضايا المطروحة (انظر الجدول ٦) وتلك زيادة بنسبة ١٧٤ في المائة تقريباً بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ ثم بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤.

الجدول ٦

نظرة عامة عن الحالات التي وردت وتم إغلاقها في عام ٢٠١٥*

٪	٢٠١٥	٪	٢٠١٤	٪	٢٠١٣	٪	٢٠١٢	
								الدعاوى التي تم ترحيلها
		٪٢	٢	٪٢٥	٢٠	٪٤٥	١٩	- من عام ٢٠١٢ أو ما قبله
٪٣	٣	٪٣٠	٣٢	صفر٪				- من عام ٢٠١٣
٪٣٦	٤١							- من عام ٢٠١٤
٪٦١	٧١	٪٦٨	٧١	٪٧٥	٦١	٪٥٥	٢٣	الشكاوى الواردة
٪٣٨	٤٤	٪٤٨	٥٠	٪٦٨	٥٥	٪٥٥	٢٣	ومنها: داخلية
٪٣٣	٢٧	٪٣٠	٢١	٪٧	٦		-	خارجية
٪١٠٠	١١٥	٪١٠٠	١٠٥	٪١٠٠	٨١	٪١٠٠	٤٢	مجموع الدعاوى
								الدعاوى المغلقة
٪٥٦	٣٥	٪٦٧	٤١	٪٨٥	٤٠	٪٧٧	١٧	بعد تقييم مبدئي
٪٤٤	٢٨	٪٣٣	٢٠	٪٥	٧	٪٣٣	٥	بعد تحقيق كامل
٪٦١	١٣	٪٤٤	١٥	٪٣	٦	٪٨٨	٤	ومنها: مستندة إلى أدلة
٪٤٤	١٥	٪٨	٥	٪٢	١	٪٥	١	غير مستندة إلى أدلة
٪١٠٠	٦٣	٪١٠٠	٦١	٪١٠٠	٤٧	٪١٠٠	٢٢	مجموع الدعاوى المغلقة
	٥٢		٤٤		٣٤		٢٠	دعاوى تم ترحيلها إلى السنة التالية
٪٥٠	٢٦	٪٦١	٢٧	٪٨٦	٢٨	٪١٠٠	٢٠	ومنها: داخلية
٪٥٠	٢٦	٪٣٩	١٧	٪٨	٦		-	خارجية

(*) قد تحتوي الشكاوى على العديد من الادعاءات المتصلة بأفراد مختلفين وتفضي إلى تقارير عديدة حسب الملائم.

٧٦ - وفي تسع قضايا أخرى، التمسست الإدارة المشورة فيما يتصل بولاية التحقيق المكلف بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق.

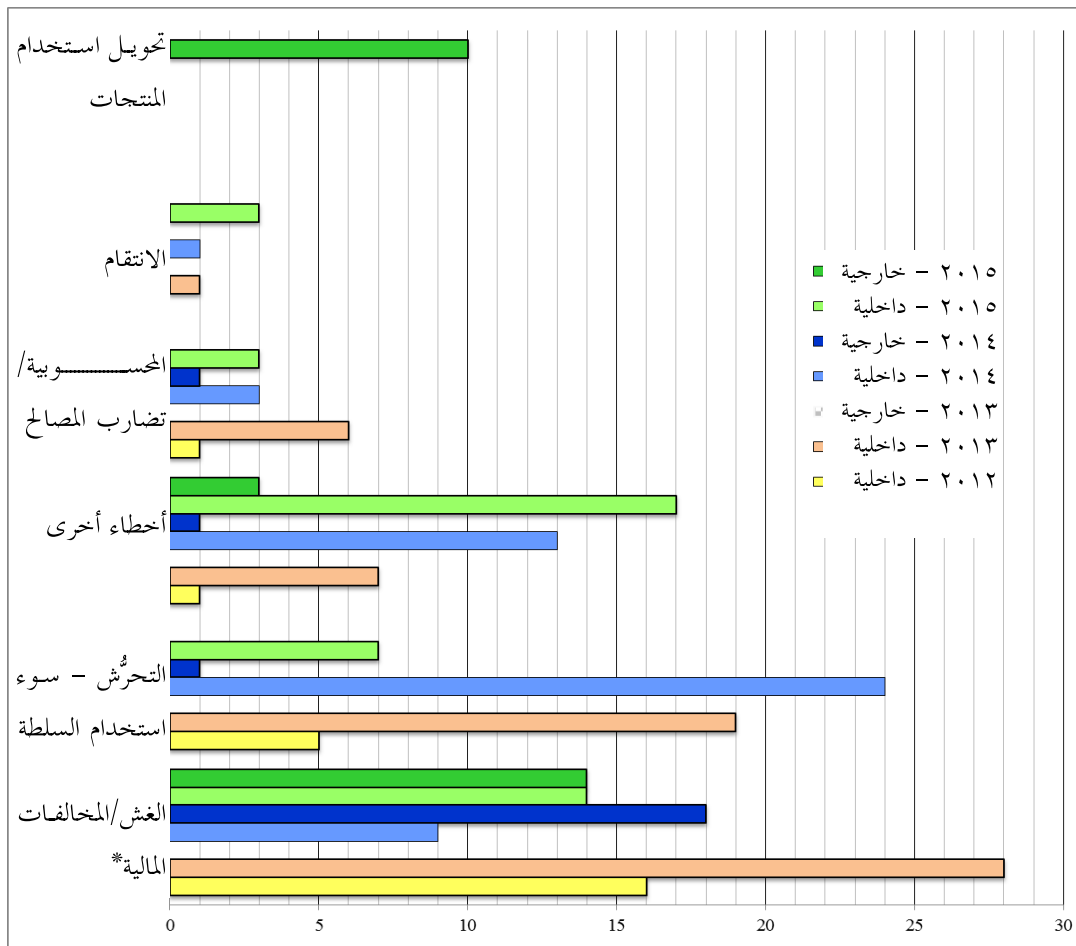
باء - نوعيات الشكاوى

٧٧ - على النحو الموضح في الشكل ٦، وردت ٢٦ دعوى (٣٧ في المائة) في عام ٢٠١٥ وتتصل بالغش (الداخلي والخارجي). أما الادعاءات بوقوع أشكال أخرى من المخالفات التي لم تترتب عليها آثار مالية (ومن ذلك مثلاً الاعتداء والكشف غير المأذون به عن

معلومات سرّية وسوء استخدام ممتلكات صندوق الأمم المتحدة للسكان) فكانت تمثّل ثاني أكبر فئات الدعاوى الواردة وبلغ مجموعها ٢٠ دعوى (٢٨ في المائة). وفي عام ٢٠١٥ تلقّى المكتب للمرة الأولى تقارير عن تحويل استخدام المنتجات الصيدلانية - ١٠ دعاوى (١٤ في المائة) وتتصل الادّعاءات الأخرى بالتحرش وسوء استخدام السلطة - ٧ دعاوى (١٠ في المائة) - الانتقام من المُبلغين عن الانحرافات - ٣ دعاوى (٤ في المائة) - المحسوبة - إثنان من الدعاوى (٣ في المائة) - إضافة إلى تضارب المصالح والبيانات الكاذبة والسرقة - دعوى لكل منها (١ في المائة). أما الغش (ويسود في ذلك الغش في المشتريات والغش من جانب الشركاء المنفذين) وتحويل استخدام المنتجات فتمثّل ٨٩ في المائة من الدعاوى الخارجية.

الشكل ٦

نظرة عامة على الشكاوى الواردة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥



* بما في ذلك الغش والسرقة والبيانات الكاذبة.

٧٨ - وقد تم الإبلاغ عن الشكاوى بواسطة البريد الإلكتروني مباشرة موجهة إلى المكتب (٦٥ في المائة) أو من خلال الخط الساخن للتحقيقات السرية للمكتب (٩ في المائة) أو من خلال الإحالة من كيانات خارجة عن المكتب أو عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (١٧ في المائة) أو شخصياً (٥ في المائة).

٧٩ - ونظراً للتعقيد المتزايد للمسائل الواردة في عام ٢٠١٥، فضلاً عن توافر موارد محدودة، فقد تم ترحيل ٥٢ دعوى إلى عام ٢٠١٦. بما يمثل زيادة بمقدار ٢٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. وهذه الدعاوى كانت جميعاً، فيما عدا أربع دعاوى، قد وردت في عام ٢٠١٥. أما الدعاوى التي تم ترحيلها فكانت تتصل بصورة متساوية بمسائل خارجية وداخلية. وكان الغش يشكل نسبة ٤٠ في المائة ثم يتلوه أنماط أخرى من سوء السلوك (٢١ في المائة) وتحويل استخدام المنتجات (١٩ في المائة) والتحرش (١٢ في المائة) والمحسوبية (٤ في المائة) ثم البيانات الكاذبة (٢ في المائة) وتضارب المصالح (٢ في المائة). ومن بين الحافطة التي تم ترحيلها كان هناك ٤٢ في المائة (٢٢ دعوى) تتوافق مع دعاوى الأولوية العليا ثم ٧٥ في المائة (٣٩ دعوى) كانت في مرحلة التقييم المبدئي، فضلاً عن ٢٥ في المائة (١٣ دعوى) كانت في مرحلة التحقيق أو كتابة التقرير ذي الصلة.

جيم - التصرف في الدعاوى

٨٠ - من بين مجموع الدعاوى البالغ ١١٥ دعوى، كان هناك ٦٣ قد تم البت فيها في عام ٢٠١٥: ٣٥ عقب تقييم مبدئي ثم ٢٨ عقب تحقيق كامل (انظر الجدول ٦) وقد صدرت التقارير بالتحقيقات بالنسبة لجميع الدعاوى.

٨١ - ومن بين الدعاوى التي تم التحقيق بشأنها، وتبلغ ٢٨ دعوى، بشأن ٥٢ ادعاءً، كان هناك ١٣ دعوى مستندة إلى أدلة سواء بصورة كاملة أو جزئية، و ١٥ افتقرت إلى أسانيد (انظر الجدول ٧ والمرفق ٧). وقد وصلت القيمة الكلية التقريبية للدعاوى التي استندت إلى أدلة عام ٢٠١٥ وشملت دعاوى غش، إلى مبلغ ٢٦ ٠٠٠ دولار، أما تلك التي انطوت على نفقات غير مدعومة بمسندات فبلغت قيمتها الإجمالية ٣٦٦ ٩١ دولاراً.

الجدول ٧

نظرة عامة على الادعاءات التي تم التحقيق فيها في عام ٢٠١٥

النسبة المئوية	المجموع	داخلية	خارجية	الوصف
٪٤٤	٢٣	٨	١٥	الغش/المخالفات المالية
٪٣٣	١٧	٤	١٣	مستندة إلى أدلة
٪١٦	٦	٤	٢	غير مستندة إلى أدلة
٪٢٩	١٥	١٣	٢	مخالفات أخرى
٪٦	٣	٢	١	مستندة إلى أدلة
٪٦٣	١٢	١١	١	غير مستندة إلى أدلة
٪١٣	٧	٥	٢	الحسوبة/تضارب المصالح
٪٦	٣	١	٢	مستندة إلى أدلة
٪٨	٤	٤		التحرش/سوء استعمال السلطة
٪٦	٣	٣		مستندة إلى أدلة
٪٦	١	١		غير مستندة إلى أدلة
٪٦	٣	٣		الانتقام
٪٦	١	١		مستندة إلى أدلة
٪٤	٢	٢		غير مستندة إلى أدلة
٪١٠٠	٥٢	٣٣	١٩	المجموع الإجمالي
٪٥٦	٢٧	١١	١٦	مستندة إلى أدلة
٪٤٨	٢٥	٢٢	٣	غير مستندة إلى أدلة

دال - التدابير التأديبية أو الجزاءات التي تم تنفيذها

٨٢ - تم اتخاذ إجراءات تأديبية و/أو إدارية في ١٣ من بين الدعاوى الـ ١٤ في صندوق الأمم المتحدة للسكان وكانت تستند إلى أدلة في عام ٢٠١٤، وما زال الأمر بانتظار اتخاذ إجراءات الإدارة بالنسبة للدعوى الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت إجراءات استرداد مبالغ الخسائر التي تم تحديدها (٦٦, ٧٨٣, ١٨ دولاراً) (انظر المرفق ٨).

٨٣ - ومن بين الدعاوى الثلاث عشرة التي تم تقديم أدلة بشأنها في عام ٢٠١٥، كان هناك ٦ دعاوى بانتظار إجراءات الإدارة مع نهاية السنة، فيما بدأ اتخاذ إجراءات إدارية أو تأديبية،

بما في ذلك النظر في الإحالة إلى السلطات الوطنية، بالنسبة إلى الدعاوى الخمس الأخرى (انظر المرفق ٧). وفي دعوى منها تم الفصل بين العنصر المعني وبين المنظمة، وفي حالة أخرى ترك العنصر المعني صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى إنهاء تعاقدته خلال التحقيق.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجرى المكتب في عام ٢٠١٥ اتصالات ومتابعات واسعة النطاق بشأن القضايا المتصلة به، التي لا تزال منظورة أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات (ومنذ عام ٢٠١٥) أمام لجنة استعراض الموردين في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه التفاعلات تتطلب أمداً زمنياً طويلاً على مستوى التحقيقات الأعلى.

هاء - تحديات قدرات التحقيق

٨٥ - تم بصورة ملموسة توسيع ولاية التحقيق المسندة إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لكي تشمل تحقيقات بالنسبة إلى (أ) التحرش وسوء استخدام السلطة (٢٠١٨) و (ب) التحقيقات الخارجية التي تشمل مخالفات الطرف الثالث. وفي عام ٢٠١٥ كان الكثير من القضايا الجديدة المبلّغ عنها يتسم بتعقيدات متزايدة (ومن ذلك مثلاً تحويل استخدام المنتجات والغش من جانب الشريك المنفذ) وهو ما كان يتطلب محققين مخلصين.

٨٦ - وتقتضي الشروط الواردة في العديد من الاتفاقات القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُبلغ المكتب المانحين بصورة دورية عن الادعاءات ذات المصدقية بوقوع أخطاء وبشأن التحقيقات التي تجري فيها. وهذا الإبلاغ، مقترناً بتزايد متابعة الدعاوى الواردة أعلاه، يزيد من الطلب على موارد المكتب.

٨٧ - وقد وصل المكتب إلى أقصى قدراته فيما ظلّت مستويات التوظيف داخله بغير تغيير منذ عام ٢٠١٢ بينما توسّعت الولاية المكلف بها (كما ورد شرحه في الفقرة ٨٥). وفي عام ٢٠١٥ واصل المكتب الاعتماد الشديد على الخبراء الاستشاريين لإجراء التحقيقات في الأجل القصير (بما يتكافأ مع وظيفة فنية واحدة من الرتبة ٤ ووظيفة فنية واحدة من الرتبة ٢ على أساس متفرّغ). أما ترفيع وظيفة محقق من الرتبة الفنية ٣ إلى الرتبة الفنية ٤ في عام ٢٠١٦ فهو يؤدي إلى تيسير الأحوال بصورة هامشية. بيد أن التخفيض الذي طرأ على الميزانية بنسبة ٢٥ في المائة في تكاليفه التشغيلية لعام ٢٠١٦ إنما يؤثر على السفر وعلى تمويل الخبرة الاستشارية بل يهدّد قدرة المكتب على الاضطلاع بولايته في مجال التحقيقات.

سابعاً - الأنشطة الاستشارية

٨٨ - ما زالت البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل في ظلها صندوق الأمم المتحدة للسكان في حال من التغير السريع، فيما ظل للميرر المطروح في الوثيقة DP/FPA/2015/7 (الفقرة ٧٤) وجهته في عام ٢٠١٥. ومن ثم فقد ظل الطلب مرتفعاً على الخدمات الاستشارية المقدمة من جانب مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق.

٨٩ - ومع ذلك، ونظراً لما يجوزه المكتب من قدرات، فقد تعيّن عليه أن يحدّ بصورة جذرية من هذه الخدمات بغير تحمّل أية مسؤوليات إدارية (ومن ذلك مثلاً في صنع القرارات أو تنفيذ التوصيات الناشئة عن المكتب):

(أ) استعراض شروط المراجعة الحسابية والتحقيق في اتفاقات التمويل. استعرض المكتب الصيغ العديدة من الاتفاقات التي أحيلت إليه وعددها ١٦ اتفاقاً (٣٤ صيغة في عام ٢٠١٤ و ٢٥ صيغة في عام ٢٠١٣) ومعظمها كان يتطلّب ردوداً تتم ضمن أطر زمنية قصيرة للغاية؛

(ب) تقييمات المراجعة الحسابية ومهمة التحقيقات. شارك المكتب في اثني عشر استعراضاً تم إجراؤها من جانب الدول الأعضاء والمناخين على المستوى المحلي والمستوى المشترك مع الردّ على ما أثاروه من أسئلة على مدار السنة؛

(ج) السياسات. قام المكتب بتقييد نشاطه لكي يقتصر فقط على السياسات العشر التي رآها محورية (٢٢ في عام ٢٠١٤ و ١٢ في عام ٢٠١٣)؛

(د) الدعم المقدم إلى الإدارة العليا في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة المكتب بصفة مراقب في مختلف اللجان التوجيهية أو لجان العمل؛

(هـ) الدعم العام المقدم إلى موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٠ - وقد ظلّت الطلبات الاستشارية المحالة إلى المكتب مرحلية في طابعها، وكان العديد من الطلبات يتطلّب استثماراً ملموساً في جملة أمور من جانب إدارة المكتب. وبرغم الجهود المبذولة لتقييد هذا الاستثمار فقد كان له أثر السلسلة التفاعلية (الدومينو) على سائر أنشطة المكتب وهو ما أسهم في زيادة عبء العمل.

ثامناً - التنسيق ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة

ألف - مراجعة الحسابات الداخلية

٩١ - في عام ٢٠١٥ تابع المكتب مشاركته في الأنشطة والاجتماعات المتصلة بمراجعة الحسابات الداخلية. وقد شارك المكتب، كما كان الحال في سنوات سابقة، في ثلاث من المراجعات المشتركة للحسابات. كما شارك المكتب في تقاسم الممارسات والتجارب فيما بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٩٢ - وفي عام ٢٠١٥ تولى المكتب من جديد موقع نائب الرئيس للمراجعات الحسابية المشتركة وموقع مركز الاتصال للتفاعلات على مستوى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومما يتسم بأهمية خاصة ما كان يتمثل في الختام الناجح للأعمال المتصلة بشروط المراجعة الحسابية والتحقيقات الواردة في متن الصكوك القانونية من أجل التمويل العابر، المعتمدة من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

باء - التحقيق

٩٣ - في عام ٢٠١٥ واصل المكتب العمل، في تعاون وثيق، مع ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. كما كان للمكتب نشاطه الفعال في أنشطة التحقيقات المشتركة بين الوكالات، وخاصة إطار التحقيقات المشتركة وكذلك في اجتماعات دوائر التحقيق بالأمم المتحدة ومؤتمر المحققين الدوليين.

جيم - وحدة التفتيش المشتركة

٩٤ - واصل المكتب أيضاً دوره باعتباره مركز التنسيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة إلى وحدة التفتيش المشتركة، كما ظل يتواصل بشأن ٢٠ تقريراً كانت في مراحل مختلفة من الإنجاز، مع وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومع وحدة التفتيش المشتركة، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

تاسعاً - الخلاصة الشاملة والخطوات المقبلة

٩٥ - من خلال الإجراءات المختلفة التي اتخذتها الإدارة استجابة لتقارير ومشورة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، واصلت الإدارة التدليل في عام ٢٠١٥ على التزامها

بزيادة فعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر والرقابة على صعيد صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٦ - ويودّ المكتب أن يشكر الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على دعمهم المتواصل، مما أتاح للمكتب أن ينهض بالمهمة المكلف بها بنجاح ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

٩٧ - ولدى التطلع إلى الأمام، في سياق التمويل المخفّض من الميزانية المؤسسية، فضلاً عن تزايد الطلب على خدمات المكتب، يظلّ التحديّ الرئيسي الذي يواجهه المكتب أكثر من أي وقت مضى متمثلاً في التوفيق بين الآمال المعقودة وبين الموارد المتاحة.

٩٨ - ومن أسف فإنّ "الطلب" على خدمات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق يفوق "العرض"، بمعنى أن الموارد المتاحة للمكتب، في ضوء تقبّل المخاطر في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والضمان المتوقّع في العمل المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات (من خلال تغطية مقبولة لدورة الحسابات الداخلية) والتحقيق (من خلال المعالجة الفورية للشكاوى) تتفاقم مشاكلها بفعل الطلبات على الخدمات الاستشارية.

٩٩ - كما أن المفارقة المتزايدة بين "الطلب" و "العرض" تخلق مخاطرة ملموسة، سواء من حيث الجانب الائتماني أو جانب السمعة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو الملحوظ بالفعل في السنوات السابقة. ويتطلع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، بعين التقدير، إلى التزام الإدارة بتقديم المزيد من التمويل في عام ٢٠١٦ إذا ما تيسّرت الأحوال المالية. وفي إطار استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، قدّم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق طلباً من أجل موارد إضافية بما يتيح له النهوض بالولاية المكلف بها.

١٠٠ - على أن المكتب سوف يواصل تقديم خدمات رفيعة المستوى بقدر ما تسمح به الموارد الموضوعة تحت تصرّفه.